المذكرات السياساتية | السياسة

تعديل الميثاق: ما الذي قد يخدم حماس؟

كتبه: بلال الشوبكي · فبراير 2017

يسُرّ الشبكة أن تنشر هذه المذكرة السياساتية للمحلل السياساتي بلال الشوبكي، والتي تبين الاعتبارات التي لربما تكون الآن ضمن حسابات حماس نظرًا إلى الأنباء الواردة عن قرار الحركة المرجح بتعديل ميثاقها. لتنزيل المذكرة، الرجاء النقر هنا، أو نقر الصورة أدناه.



الشبكة
شبكة السياسات الفلسطينية

contact@al-shabaka.org
www.al-shabaka.org

مذكرة سياساتية
للمحلل السياساتي بلال الشوبكي

21 شباط/فبراير 2017

تعديل الميثاق: ما الذي قد يخدم حماس؟

ربما تقدم حماس على تعديل ميثاقها قريبا. في نفس الوقت؛ هناك تقارير تشير إلى انتخاب قيادة جديدة لحركة حماس في قطاع غزة، وما زال من المبكر استكشاف موقف القيادة الجديدة بشأن إمكانية تعديل الميثاق، لا سيما أن الأخبار المتداولة تشير إلى كون القيادة الجديدة فيها حضورٌ أكبر للجناح العسكري.

هذه ليست المرّة الأولى التي تحاول فيها حماس الإقدام على مثل هذا التغيير. في الواقع؛ تنبّهت حماس إلى أهمية تعديل الميثاق منذ العام 2006، وربما إلى تغييره، إذ إن ولوجها مؤسسات السلطة في ذاك العام قد أظهر التناقض بين الميثاق المكتوب عام 1988 وخطاب وسلوك الحركة السياسيّين. بالرغم من ذلك، فإن خشية الحركة من التصدّع الداخلي وخسارة دعم شريحة من أنصارها حال دون تنفيذ التعديل.

إحداث تغييرات محدودة في ميثاق حماس لن يؤثر على وحدة الحركة، وقد يساعدها في بناء علاقات خارجية

ما هي الأمور التي من المرجّح أن تأخذها حماس بالحسبان إن أقدمت على تعديل ميثاقها في هذه المرحلة؟

- هناك تغييران يمكن لحماس أن تحدثهما في الميثاق دون أن يؤثرا على وحدة الحركة، وبما قد يساعدها على بناء علاقات خارجية، وهما: 1) حذف البند الذي يؤكد على ضرورة تبني منظمة التحرير الدين الإسلامي منهجاً للحياة كشرط لدخول حماس إلى المنظمة. 2) تغيير مفردات الخطاب التي تعتبر نضال الحركة جزء من صراع دينيّ. على النقيض من ذلك؛ فإن أيّ تعديل يحصر المقاومة ضمن حدود أراضي 1967 سيُفقدها أنصارها. وعليه، من المرجّح ألا يتجاوز التغيير المتوقع تحسينا للمفردات وانتقائها وحذف بعضها.
- موقف المجتمع الدولي من حماس ليس مرتبطا بميثاقها بالدرجة الأولى إنما بسلوكها السياسي تجاه "إسرائيل". وهنا؛ فإنّ استدعاء الميثاق في الخطاب المناوئ لحركة حماس، هو جزء من تعزيز الإدانة والاستقواء بنقاط ضعف الحركة، وهو ما يعني أن جوهر الخلاف مع حماس ليس الميثاق، إنما يمكن اعتباره عنوانا جيّدا للنقد ها. وعليه؛ يصبح تغيير الميثاق لاستجداء العلاقة مع المجتمع الدولي فقط خطوة خاسرة، إذ ستواجه حماس بمطالب جديدة تتناقض مع أسس وجودها، كإعادة إنتاج شروط الرباعية الثلاثة وربما جعلها أكثر صرامة بما ينسجم مع تنامي اليمين في أميركا وأوروبا وإسرائيل.
- اختيار وقت تعديل الميثاق مسألة حاسمة تدرك حماس ضرورة اختيار لحظة قوة لإعلان التعديل، إذا اختارت حماس وقت ضعف للقيام بتلك الخطوة، فإن ذلك سيؤدي إلى انشقاقات داخلية على الأرجح، حينها، سيفترض أنصارها أن مثل هذا التعديل ما هو إلا استسلام للضغوط المحلية والدولية، بما يعزّز من احتمالية تقوية تيارات دينية متطرفة في فلسطين أو خلقها.

يُستخدم الميثاق كأداة فعّالة لمهاجمة وإدانة حماس

"الشبكة السياسات الفلسطينية" شبكة مستقلة غير حزبية وغير ربحية، مهمتها نشر وتعزيز ثقافة النقاش العام حول الحقوق الانسانية للفلسطينيين وحقهم في تقرير المصير، وذلك ضمن إطار القانون الدولي وحقوق الإنسان. يلتزم الأعضاء والمحللون السياسيون في الشبكة المثقافة الجدية للقضايا المطروحة. يمكن اعادة نشر وتوزيع هذه الملخصات السياسية شرط ان يتم الاشارة بوضوح الى "الشبكة"، "الشبكة السياسات الفلسطينية"، كمصدر اساسي لتلك المواد.

الشبكة شبكة السياسات الفلسطينية هي منظمة مستقلة وغير ربحية. توالف شبكة السياسات الفلسطينية بين محللين فلسطينيين متنوعي التخصصات من شتى أصقاع العالم بهدف إنتاج تحليلات سياساتية نقدية، ووضع تصورات جماعية لنموذج جديد لصنع السياسات لفلسطين والفلسطينيين حول العالم.

تسمح الشبكة بنشر موادها كافة وتعميمها وتداولها بشرط نسبتها إلى "الشبكة: شبكة السياسات الفلسطينية." إن الأراء الفردية لأعضاء الشبكة لا تعبر بالضرورة عن رأي المنظمة ككل.